

تفسير البحر المحيط

@ 314 @ الكفر من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، إلا الفضيلية من الخوارج ، قالوا :
وقد وقع منهم ذنوب ، والذنوب عندهم كفر ، وأجاز الإمامية إظهار الكفر منهم على سبيل
التقية ، واجتمعت الأمة على عصمتهم من الكذب والتحريف فيما يتعلق بالتبليغ ، فلا يجوز
عمداً ولا سهواً ، ومن الناس من جوز ذلك سهواً وأجمعوا على امتناع خطئهم في الفتيا
عمداً واختلفوا في السهو . وأما أفعالهم فقالت الحشوية : يجوز وقوع الكبائر منهم على
جهة العمد . وقال أكثر المعتزلة : بجواز الصغائر عمداً إلا في القول ، كالكذب . وقال
الجبائي : يمتنعان عليهم إلا على جهة التأويل . وقيل : يمتنعان عليهم ، إلا على جهة
السهو والخطأ ، وهم مأخوذون بذلك ، وإن كان موضوعاً عن أمتهم . وقالت الرافضة : يمتنع
ذلك على كل جهة . واختلف في وقت العصمة فقالت الرافضة : من وقت مولدهم ، وقال كثير من
المعتزلة : من وقت النبوة . والمختار عندنا : أنه لم يصدر عنهم ذنب حالة النبوة البتة
، لا الكبيرة ولا الصغيرة ، لأنهم لو صدر عنهم الذنب لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة ،
لعظيم شرفهم ، وذلك محال . ولئلا يكونوا غير مقبولي الشهادة ، ولئلا يجب زجرهم وإيذاؤهم
، ولئلا يقتدى بهم في ذلك ، ولئلا يكونوا مستحقين للعقاب ، ولئلا يفعلون ضد ما أمرو به ،
لأنهم مصطفون ، ولأن إبليس استثناهم في الاغواء . انتهى ما لخصناه من المنتخب . .
والقول في الدلائل لهذه المذاهب ، وفي إبطال ما ينبغي إبطاله منها مذكور في كتب أصول
الدين . عنها : الضمير عائد على الشجرة ، وهو الظاهر ، لأنه أقرب مذكور . والمعنى :
فحملهما الشيطان على الزلة بسببها . وتكون عن إذ ذاك للسبب ، أي أصدر الشيطان زلتهما
عن الشجرة كقوله تعالى : { وَوَمَّا فَعَلَائِيَّهُ عَنَ أَمْرِي } ، { وَوَمَّا كَانَا
اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِابْنِهِ إِيْلًا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَاهَا إِيَّاهُ } . وقيل
: عائد على الجنة ، لأنها أول مذكور ، ويؤيده قراءة حمزة وغيره : فأزالهما ، إذ يبعد
فأزالهما الشيطان عن الشجرة . وقيل : عائد على الطاعة ، قالوا بدليل قوله : { وَعَصَى
ءَادَمَ رَبَّهُ } ، فيكون إذ ذاك الضمير عائداً على غير مذكور ، إلا على ما يفهم من
معنى قوله : { وَلَا تَقْرَبَا } لأن المعنى : أطيعاني بعدم قربان هذه الشجرة . وقيل :
عائد على الحالة التي كانوا عليها من التفكه والرفاهية والتبوء من الجنة ، حيث شاءا ،
ومتى شاءا ، وكيف شاءا بدليل ، { وَكُلَا مِن ذَهَابًا رَغَدًا } . وقيل : عائد على السماء
وهو بعيد . .
{ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ } من الطاعة إلى المعصية ، أو من نعمة الجنة

إلى شقاء الدنيا ، أو من رفعة المنزلة إلى سفلى مكانة الذنب ، أو رضوان الله ، أو جواره .
وكل هذه الأقوال متقاربة . قال المهدوي : إذا جعل أزلهما من زل عن المكان ، فقله : {
فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ } . إذ قد يمكن أن يزولا عن مكان كانا فيه
إلى مكان آخر من الجنة ، انتهى . والأولى أن يكون بمعنى كسبهما الزلة لا يكون بإلقاء .
قال ابن عطية : وهنا محذوف يدل عليه الظاهر تقديره : فأكلا من الشجرة ، ويعني أن
المحذوف يتقدر قبل قوله : { فَأَخْرَجَهُمَا الشَّيْطَانُ } ، ونسب الإزال والإزالة
والإخراج لإبليس على جهة المجاز ، والفاعل للأشياء هو الله تعالى . .
{ وَقُلْنَا اهْبِطُوا } : قرأ الجمهور بكسر الباء ، وقرأ أبو حية : اهبطوا بضم
الباء ، وقد ذكرنا أنهما لغتان . والقول في : { وَقُلْنَا اهْبِطُوا } مثل القول في :
{ وَقُلْنَا يَا آدَمُ * آدَمَ * اسْكُنْ } . ولما كان أمراً بالهبوط من الجنة إلى
الأرض ، وكان في ذلك انحاط رتبة المأمور ، لم يؤنسه بالنداء ، ولا أقبل عليه بتنويحه
بذكر اسمه . والإقبال عليه بالنداء بخلاف قوله : { وَقُلْنَا يَا آدَمُ * آدَمَ *
اسْكُنْ } ، والمخاطب بالأمر آدم وحواء والحية ، قاله أبو صالح عن ابن عباس ، أو هؤلاء